الجمهورية اللبنانية – مجلس النواب
الادارة المشتركة
تاريخ الورود ٢٠٢٠/٣/٢٠
الرقم ٥٨٢

مرسوم رقم ٦٢٠٨

إحالة مشروع قانون معجل الى مجلس النواب يرمي الى إعفاء المحكومين الذين أمضوا مدة عقوبتهم من الغرامات

إنّ رئيس الجمهوريّة
بناء على الدستور

بناء على إقتراح وزير العدل،
وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٩،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يُحال الى مجلس النواب مشروع القانون المعجل المرفق الرامي الى إعفاء المحكومين الذين أمضوا مدة عقوبتهم من الغرامات.

المادة الثانية : إن رئيس مجلس الوزراء مكلّف تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : حسان دياب

بعبدا في ٢٠ آذار ٢٠٢٠
الامضاء : ميشال عون

وزير المالية
الامضاء : غازي وزني

وزير الداخلية والبلديات
الامضاء : محمد فهمي

وزير العدل
الامضاء: ماري كلود نجم

مشروع قانون معجل

إعفاء المحكومين الذين أمضوا مدة عقوبتهم من الغرامات

مادة وحيدة :

اولا: خلافاً لأي نص عام او خاص، وبصورة إستثنائية، إن المحكومين الذين أمضوا مدة العقوبة المنزلة بهم ولا يزالون في السجن لغاية تاريخ نفاذ هذا القانون بسبب عدم تسديد الغرامات المالية المقضي بها عليهم، يعفون من تسديد هذه الغرامات ويُصار إلى إخراجهم من السجن وتسليم غير اللبنانيين منهم الى الأمن العام اللبناني لإجراء المقتضى القانوني.

ثانيا: يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الاسباب الموجبة
والمبررة للعجلة

بما أن لبنان شهد منذ ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩ أحداثاً خطيرة واستثنائية أثرت على ممارسة الدولة والمواطنين لحقوقهم في الأطر الأصولية، وقد تفاقمت مفاعيلها مع تفشي فيروس "الكورونا" منذ ٢٠٢٠/٢/٢٠، بشكل أخرج دورة الحياة العامة عن مسارها الطبيعي ونال من انتظام العمل في المرافق العامة والخاصة،

وبما أن مشكلة الإكتظاظ في السجون تفاقمت بفعل هذه الأحداث إدارياً وصحياً، فباتت الخطوات الإستيعابية التي تحققت في هذا الصدد لإختصار السنة السجنية واستحداث مفهوم التدابير البديلة للعقوبات، قاصرةً عن المواجهة؛ ما استوجب توسّل مقاربة احتوائية سريعة وهادفة في المدى القريب عبر السعي إلى تخفيف الاكتظاظ ولو نسبياً من خلال اعفاء المحكومين الذين أمضوا محكوميتهم وما زالوا في السجن لعدم تمكنهم من تسديد الغرامات التي حكموا بها، من دفع هذه الغرامات على أنواعها، ما يسمح بإخراجهم من السجون بإشراف القضاء المختص من دون أن ينسحب ذلك على مدة العقوبة الأصلية التي استنفذت.

لذلك،

تتقدّم الحكومة من المجلس النيابي الكريم بمشروع القانون المعجل، بالحيثيات المبرَّرة، آملةً إقراره بالسرعة الممكنة.